ولم يكن المجاوزة قدر الدرهم فمسنونة وان كانت قدر الدرهم فسد والدليل ما قدرناه في الشرح وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر الدرهم فمسنونة اي الغسل المخرج فرضا جماعا والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي مخرج النجاسة حتى ينقيه ويكون وينظفه لان المقصود هو الانقاء وليس فيه اي في الغسل عدد مسنون من ثلث وسبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عين في الاهليل الثلث في المقعد الخمس والصحيح انه مفوض الى رأيه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلث كما في نجاسة غير مرئية وقيل سبع في النواذل وهي بعود من اللينة الى الخشونة ويغسل ببطن اصبع او اصبعين او ثلث اصابع لا برؤسها تحرزا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار ليس فيه عدد مسنون عندنا بل بمسحه حتى ينقيه وعند الشافعي لابد في اقامة السنة من ثلث مسحات وفي فتواي قاضيخان في كيفية الاستنجاء بالاحجار وبه يبتر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويبتر بالثاني ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويبتر بالثاني ويقبل بالثالث لان

لمواظبة النبي عليها واما ادبا اي آدابه اي الوضوء فهو ان يتأخر للقبلة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن ان لا يخص صاحب عذر في وقت غير محل الا فيه قطع طمع الشيطان من تشويشه عليها واذا جلس للاستنجاء وهو ازالة النجو وهو ما يخرج من البطن الى النجاسة متوجها الى ميامن القبلة او اريارها فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبالها واستدبارها حالة الاستنجاء وترك الادب ومكروه كراهة تنزيه كما في مد الرجل اليها ولما حالة التبول والتغوط فمكروه كراهة تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متوجها اي متوسطا بين رجليه و يرخي مقعده ما امكنه مبالغة في التنطيف الا ان يكون صائما فلا يرخي كيلا تنفذ البلة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يستنشق حالة الاستنجاء لهذا وفيه نظر لانه لا يصل بالتنفس شيء الى الداخل مع ما فيه من الحرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع المضمضة وقلما يكون ذكر في الخلاصة ومن الادب ان لا يقل مخرج النجاسة بعد الاحجار اود وثلاثا مبالغة في التنطيف والفضل بالماء ولو كان قد اتيت به بستة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها واما اذا

جاوزت